

## موضوع العدد

### المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب

انعقد في مدينة دبي المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب تحت رعاية صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، تحت شعار "الاستثمار في تقنية المعلومات" خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١. وحضر المؤتمر عدد من الوزراء وممثلي المؤسسات المعنية بترويج الاستثمار في الدول العربية وخبراء عرب وأجانب متخصصون في مجال تقنية المعلومات إلى جانب عدد من المستثمرين في مختلف القطاعات والأنشطة.

ركزت الكلمات الافتتاحية للمؤتمر في مجملها على قطاع تقنية المعلومات وما يرتبط به من مجالات الصناعة والموارد البشرية والبنى التحتية والتشريعات والقوانين ومبادرات القطاع الخاص. كما أكدت الكلمات على أن اختيار "الاستثمار في تقنية المعلومات" موضوعاً للمؤتمر لم يأت من فراغ وإنما يعبر عن الإدراك الحقيقي بأن صناعة المعلومات أصبحت السمة الأساسية للتقدم المعاصر في مختلف المجالات، وأن للدول العربية رصيماً مهاماً من الخبرة ومن الكفاءات المتخصصة في تقنية المعلومات، إلى جانب الجامعات والمعاهد المتخصصة، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً حياً على ذلك .

أما فيما يتعلق بأوراق المؤتمر فقد ناقش المشاركون في المؤتمر مجموعة مركزة من أوراق العمل في سبع جلسات عمل شملت الاستثمار في تقنية المعلومات، والبيئة المواتية لذلك النشاط، وجهود دولة الإمارات العربية في هذا المجال، وصناعة تقنية المعلومات في البلاد العربية، بالإضافة إلى التشاور بشأن عدد من فرص الاستثمار في القطاع .

وقد أبرزت الأوراق أن جهود الدول العربية تتركز في اتجاه تكوين مجتمع قادر على التوسع في استخدام تقنية المعلومات وتطويرها من خلال تعزيز البنى التحتية وتطوير الموارد البشرية وتوفير بيئة تشريعية مواتية ومناطق حرة جاذبة للاستثمار. كما أكدت الأوراق على أهمية إقامة حاضنات توفر الرعاية المناسبة لتطوير وربط البحث والتطوير بقطاع تقنية المعلومات، لاسيما فيما يتعلق بالبرمجيات والتجهيز وإدارة المعرفة والخدمات والاستثمارات المعلوماتية.

كما أشارت الأوراق إلى ضرورة إصلاح وتطوير التعليم في الدول العربية والاهتمام بصفة خاصة بمراحله الأساسية وتضمين مناهج المكونات اللازمة لترسيخ ثقافة تقنية المعلومات أسوة بالتجربة الماليزية، التي تمكنت من خلالها الحكومة الماليزية من جعل تقنية المعلومات جزءاً من ثقافة المجتمع. وكان لدور التعليم والثقافة أهمية بارزة في إنجاح التجربة، وذلك من خلال اعتماد تقنية المعلومات كمنهاج في المدارس وكوسيلة أساسية للنمو والتطور، بالإضافة إلى إنشاء الجامعات المفتوحة والتعليم الإلكتروني وإقامة مشاريع رائدة. من جهة أخرى أوضحت الأوراق خاصة ما يتعلق منها بتجارب مختارة من الدول العربية أن التنوع الذي يميز الدول العربية عن بعضها بعضاً يتيح فرصاً هامة لتحقيق تكامل اقتصادي في مجال الصناعات المرتبطة بقطاع المعلومات والاتصالات من خلال وضع استراتيجية عربية تساهم في خلق اقتصاد معرفي يتناسب مع خصوصيات المنطقة العربية واحتياجاتها .

وتمخضت أعمال المؤتمر عن عدد من التوصيات كان من أهمها:-

- وضع استراتيجية عربية مشتركة للتعامل مع الحضارات الرقمية والتفاعل الإيجابي مع التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاستثمار في تأهيل وتطوير الموارد البشرية المتخصصة وعالية الكفاءة لما تمثله من عنصر أساسي ومحوري في تحقيق النقلة النوعية المطلوبة للدخول في الاقتصاد الرقمي.
- استكمال وتأهيل البنى التحتية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز فرص الاستثمار للقطاع الخاص في قطاعات الاتصالات.
- وضع التشريعات والقوانين المواكبة لاحتياجات قطاعات الاتصالات والأعمال الإلكترونية، ووضع معايير ومقاييس عربية موحدة بهدف الاستفادة من التقنيات في أنشطة الحكومات والقطاع الخاص على أوسع نطاق ممكن.
- تنسيق السياسات المتصلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باستحداث مؤسسات مستقلة لتنظيم هذا القطاع تواكب الاحتياجات المتميزة وما تتطلبه من مرونة وسرعة وكفاءة عالية.
- مبادرة القطاع الخاص إلى الاستثمار في الفرص المجزية في قطاعات أجهزة الاتصالات وملحقاتها والشبكات المرتبطة، لاسيما في مجال تصنيع الألياف الضوئية بالمشاركة مع الشركات الدولية الرائدة في هذا المجال.
- إنشاء مؤشر إلكتروني عربي للشركات التكنولوجية العربية على غرار مؤشر نازداك عن طريق التعامل مع اتحاد المصارف العربية واتحاد البورصات العربية.
- تبوؤ الغرف العربية واتحاداتها دورا رياديا في رعاية الأعمال الإلكترونية، باستكمال جهودها بالتحول إلى غرف إلكترونية في إطار رؤية مشتركة لاتحاد الغرف العربية.
- توحيد الجهود بين الدول العربية لإقامة مكتب براءات عربية يعمل على منح براءات اختراع للمؤلفين العرب.
- وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ظلت تتعاون في عقد مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب كل عامين منذ عام ١٩٨٢، بهدف توفير فرص اللقاء بين المستثمرين وأصحاب المشاريع في الدول العربية سعيا لفتح آفاق الاستثمار البيئي وتوسيع مجالاته، والعمل على إزالة ما يواجهه من عقبات وتوفير أسباب نموه من خلال التبادل المنظم للمعلومات عن فرص الاستثمار.

## استثمار

### تطوير تشريعات التجارة الإلكترونية

تناولت دراسة بعنوان "تطوير التشريعات اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية والاستثمار في تقنية المعلومات"، قدمت ضمن أوراق المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ في دبي تحت شعار "الاستثمار في تقنية المعلومات" أهم المسائل لتطوير التشريعات اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية والتي على الجهات القضائية والتجارية والمالية العمل بها، وفيما يلي أهم تلك المسائل:

- قبول سجلات المعاملات الإلكترونية كبنية في الإجراءات القضائية التجارية بعد التحقق من دقة وصحة أسلوب تدوينها.
- قبول السجلات الإلكترونية دون الحاجة لأن يكون هذا السجل مطبوعاً عند تدوينه إلكترونياً بعد التحقق من صحة ودقة النظم التي أعدت للتدوين الإلكتروني.
- مساواة السجلات التجارية الإلكترونية بالسجلات الخطية وقبولها كبنية عند استيفاء الشروط اللازمة لذلك، والتي منها الثقة بأسلوب تدوينها.
- قبول التوقيع الإلكتروني، عند تحقيقه للشروط القضائية.
- إقرار المبادلات التجارية الإلكترونية وجعلها ملزمة للطرفين عند تحقيقها لمبدأ "الالتزام من قبل صاحب الصلاحية".
- قبول السجلات الإلكترونية لأغراض الحفظ الملزم للشركات.
- تشجيع الشركات على تطوير الأنظمة الداخلية لديها لمواكبة أنظمة التجارة الإلكترونية.
- وضع المواصفات التقنية الموحدة لنظم التجارة الإلكترونية.
- وضع نظم المفاتيح العمومية ونظم المدفوعات للتجارة الإلكترونية.
- وضع نظم أمن المعلومات للمبادلات التجارية وتبادل معلومات الشركات والمستهلكين.
- متابعة توفير بيئة الاتصالات اللازمة للتجارة الإلكترونية.
- نشر الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين (بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية).
- تشجيع المصارف على تطبيق أنظمة إدارة التجارة الإلكترونية الداخلية لديها.
- سن القوانين والتشريعات اللازمة للتجارة الإلكترونية والتي تحفظ حقوق المتعاملين بها وتحدد التزاماتهم، بما في ذلك التشريعات المالية المقننة لمبادلات التجارة الإلكترونية.
- الإشراف والتنسيق لبناء البورصات التجارية اللازمة للتجارة الإلكترونية ووضع النظم والقوانين الناظمة لها.
- حصر أنواع المبادلات بين الشركات فيما بينها، وبين الشركات والمستهلكين وتحديد حقوق وواجبات كل طرف في كل نوع من أنواع المبادلات.
- متابعة بناء بورصات المبادلات التجارية والتحقق من صحة أدائها، ودعم التحالفات التجارية اللازمة لذلك.
- المساهمة المالية في بناء البنية التحتية التقنية وبورصات المبادلات التجارية اللازمة للتجارة الإلكترونية.
- دعم مشاريع توحيد المواصفات والمقاييس لأنظمة التجارة الإلكترونية لتسهيل مهمة المتعاملين بها.
- مساعدة برامج التوعية بأهمية التجارة الإلكترونية على الصعيدين الحكومي والتجاري.
- خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان من أهمها:
- التعاون فيما بين الشركات المستفيدة لتقليل تكاليف بناء بورصات المبادلات التجارية والبنية التحتية التقنية المرتبطة بها.
- إعادة التنظيم الداخلي للشركات بما يتماشى مع متطلبات التجارة الإلكترونية.
- الحرص على إكمال مهمة التجارة الإلكترونية للعارفين من الموظفين في مجال تقنية المعلومات لضمان نجاحها.

- السّقة بالتجارة الإلكترونية مع توشي الحرص، لأن سبل التحايل تتطور طردا مع تطور سبل التجارة.
- تطوير البنية التحتية التقنية اللازمة للتجارة الإلكترونية، وتحقيق سرعة اتصال ملائمة.
- بناء بورصات للتبادل التجاري بمناطق متوسطة جغرافيا، وقريبة من وصلات الاتصال السريعة.
- الدقة والموضوعية في اختيار البرامج والأنظمة التشغيلية لبورصات المبادلات التجارية ومكونات التجارة الإلكترونية الأخرى.
- توعية الغرف التجارية لمنتسبيها من صناعيين وتجار في مجال التجارة الإلكترونية، والمعاملات المرتبطة بها، وتوفير البيانات المرتبطة بمجال تقنية المعلومات.
- مشاركة البنوك عملاءها من الشركات التجارية والمصانع في دعم قيام بورصات التجارة الإلكترونية والمبادلات التجارية، والمساهمة في سرعة تنفيذ التعامل التجاري وحفظ الحقوق.

## من الوطن العربي

تجارة بينية :

**سوريا والأردن:** في إطار سعيهما لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين وقعت الأردن وسوريا اتفاقية تجارة حرة لزيادة حجم مبادلاتهما التجارية خلال اجتماعات اللجنة العليا المشتركة في عمان بداية شهر أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠١. وستحل هذه الاتفاقية محل اتفاق التبادل التجاري الموقع بين البلدين عام ١٩٧٥ من ناحية أخرى بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٧،٢ مليون دولار منها ٢٢،٤ مليون دولار صادرات أردنية إلى سوريا و٤٤،٨ مليون دولار صادرات سورية إلى الأردن. كما بلغ حجم هذه المبادلات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ حوالي ٦٤،٢ مليون دولار وهو ما يؤشر إلى تطور حجم التجارة بين البلدين. وسيعزز الاتفاق الجديد، الذي يشمل تسهيلات عديدة ، زيادة حجم التبادل التجاري الذي يتوقع أن يتجاوز ١٠٠ مليون دولار سنويا في القريب العاجل.

- **سوريا وسلطنة عمان:** وقعت سوريا وسلطنة عمان عددا من الاتفاقيات حول إقامة منطقة تجارة حرة فورية بين البلدين تشمل رفع القيود الإدارية والرسوم الجمركية وغير الجمركية بشكل فوري لتسهيل انسياب السلع بين البلدين. كما شملت الاتفاقيات مجالات تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين، منع الازواج الضريبي، السياحة والزراعة والصحة وتنمية الصادرات والنقل والتعليم والتعمير والثقافة، بالإضافة إلى الاتفاق على مشروع لإقامة مجلس رجال أعمال مشترك وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة. من ناحية أخرى بلغ حجم الصادرات السورية إلى سلطنة عمان عام ٢٠٠٠ حوالي ٥،٢ مليون ريال عماني مقابل ٣،٦ مليون ريال عام ١٩٩٩، في حين بلغ حجم الصادرات العمانية إلى سوريا ١،٦ مليون ريال مقابل مليوني ريال خلال الفترة ذاتها.

## مكافحة غسل الأموال:

- **الإمارات:** أقرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قانونا لمكافحة غسل الأموال في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠١، وذلك بهدف تأمين مصارف دولة الإمارات من عمليات غسل الأموال ومراعاة ميثاق فيينا عام ١٩٨٨، وتوصيات الأربعين عام ١٩٩٠ التي عدلت عام ١٩٩٦ وقد وضعت تلك التوصيات اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال التي أنشئت عام ١٩٨٩ في باريس والتي تضم في عضويتها ٢٩ دولة وهيئتين دوليتين هما الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي .

**مصر:** تعمل الحكومة المصرية حالياً، رغم الإجراءات الرقابية المشددة على الأموال غير المشروعة من قبل البنك المركزي، على إصدار قانون مستقل لمكافحة غسل الأموال، يجنب المصارف المصرية ومؤسساتها المالية التعامل بأموال متأتية من مصادر غير مشروعة، وذلك من خلال سن تشريعات وقوانين صارمة لمكافحة هذه الظاهرة. الجدير بالذكر أن مصر قد أقرت عدة تشريعات لمحاربة تهريب المخدرات، كما أنشأت وحدة لمحاربة غسل الأموال تابعة لإدارة محاربة تجارة المخدرات تلقت تدريباً في وحدة المخابرات المالية السويدية. كما أنشأت وحدة مصغرة عام ١٩٩٩، تلقت تدريباً في الولايات المتحدة الأمريكية .

- **اتحاد المصارف العربية:** أقر اتحاد المصارف العربية خطة عمل لمكافحة غسل الأموال في الدول العربية وإحاطة المؤسسات الدولية المعنية بالتدابير التي اتخذتها الحكومات العربية في هذا المجال. كما أكد الاتحاد جهود الدول العربية لمكافحة غسل الأموال خاصة ما يتعلق بصور التشريعات المرتبطة بمكافحة هذه الظاهرة، والتي تمثل عملاً كافياً لخلق باب غسل الأموال في الدول العربية، مبرزاً أن عمليات تجفيف رؤوس أموال الإرهابيين لا تستهدف المصارف العربية بقدر ما تستهدف مراكز المال الدولية خارج العالم العربي التي تتم عبرها عمليات تمويل هذه الأنشطة كما أن المصارف العربية قد طورت مناهجها بشكل يمكنها من التعرف على البيانات وتجنب التعامل مع عملاء مشكوك في سلامة مواردهم المالية.

تطورات قانونية:

- **الإمارات:** أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ المتعلق بالشركات التجارية. وجاء في القانون الجديد أنه لا يجوز للشركة أن ترتهن أسهمها أو أن تشتري تلك الأسهم إلا إذا كان الشراء لتخفيض رأس المال أو لاستهلاك الأسهم، وعندها لا يكون للأسهم التي تحوزها الشركة صوت في مداوات الجمعية العمومية. وبالمقابل أجاز القانون للشركة شراء نسبة من أسهمها بقصد بيعها في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الأسهم عن قيمتها الدفترية وفقاً لمجموعة من الضوابط منها صدور قرار عن الجمعية العمومية غير العادية بالموافقة والتفويض بعملية الشراء خلال مدة أقصاها ستة شهور، وحصول الشركة على الموافقة المسبقة من هيئة الأوراق المالية والسلع وتوافر فائض نقدي لدى الشركة والإعلان عن عملية الشراء وإتمام بيع الأسهم المشتراة خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ آخر شراء.

## من أنشطة المؤسسة

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلاصة مركزة هي الثالثة لعام ٢٠٠١، تستعرض موضوع الشراكة العربية الأوروبية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة العربية من خلال تحليل تجارب الدول العربية التي وقعت اتفاقيات بهذا الشأن، خاصة ما يتعلق بمجالات

التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات والهجرة. و تستند الدراسة إلى عدد من التقارير والدراسات الصادرة عن جهات دولية مختلفة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية الأوروبية، وغيرها من المنظمات والجهات الدولية التي تهتم بمجال الشراكة والتعاون الاقتصادي الدوليين، بالإضافة إلى تقارير قطرية وإقليمية. ويأتي اهتمام المؤسسة بهذا الموضوع انطلاقاً من حرصها على ترقية الوعي لدى القارئ العربي بالقضايا المتعلقة بالشراكة العربية الأوروبية وتكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية المختلفة وأثر ذلك على تعزيز جهود الدول العربية لمواجهة مستجدات العولمة وتدابيرها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الملاحظات منها:

- اتخذت طبيعة العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية أشكالاً مختلفة عبر مراحلها الزمنية، إلا أنه يمكن اختصارها في شكلين أساسيين: فقبل عام ١٩٩٥ تركزت العلاقات على مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية، أي نظام التفضيل المنفرد الجانب، أما بعد عام ١٩٩٥ فقد بنيت العلاقات على مبدأ الشراكة بين الطرفين، وقد تركزت على تحرير التجارة وانفتاح السوق كعنصر أساسي للوصول إلى التكامل الاقتصادي. من جهة أخرى فإن علاقات الشراكة العربية الأوروبية تركزت على طبيعة اقتصادية متناقضة، إذ تقع الاتفاقية بين طرفين غير متكافئين (دول متقدمة مؤشرات الاقتصادية متقاربة ودول نامية مؤشرات أقل تقدماً وأكثر تفاوتاً).

- يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلقة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة، فبينما يصدر لها أكثر من نصف وارداتها فإنه في المقابل يستورد منها أقل من ٣% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية. كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام، إذ تصدر ليبيا والجزائر أساساً النفط والغاز، فيما تصدر المغرب والجزائر ومصر المواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة. وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم دول الاتحاد الأوروبي التي لها علاقات تجارية مع هذه الدول.

- فيما يتعلق بالمساعدات المالية فهي تزيد من قدرة الدول العربية المطلقة على جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد وتروج بذلك لصادرات الاتحاد الأوروبي، كما أنها تمنح على شكل قروض مما يؤدي إلى ارتفاع المديونية الخارجية لتلك الدول. كما يلاحظ عدم كفاية المبالغ المخصصة كتعويضات للدول العربية، إذ لا بد من توافر تمويل تعويضي عن الانخفاض في الضرائب والرسوم الجمركية في الدول العربية، التي تعتمد عليها مواردها المالية بشكل كبير، أسوة بما أتبعته دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأوروبية الأقل نمواً عند انضمامها للاتحاد الأوروبي.

- قد تؤثر الشراكة العربية الأوروبية سلباً في معالجة مشكلة العمالة العربية في دول الاتحاد الأوروبي، إذا لم تتخذ الدول العربية المطلقة على جنوب البحر الأبيض المتوسط ذات العلاقة إجراءات حازمة، بما في ذلك توحيد الجهود فيما بينها وبين الدول العربية الأخرى لتدعم جانبها التفاوضي. كما أنه من المتوقع في ظل الظروف الحالية أن تكون هناك هجرة معاكسة لهذه العمالة لتعود إلى مواطنها الأصلية التي تعاني أصلاً من بطالة كبيرة، بالإضافة إلى ما للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بتطبيقها تلك الدول من انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية خاصة على الأميين القريب والمتوسط. ويستدعي ذلك تكثيف الحوار مع الاتحاد الأوروبي لمعالجة مشكلة العمالة العربية في دول الاتحاد الأوروبي ومواجهة الشروط والعراقيل التي وضعتها هذه الأخيرة مسبقاً.

- إن اعتماد اليورو كعملة نقدية أوروبية موحدة سيفرض على البنوك المركزية في الدول العربية المعنية أن تحتفظ بجزء هام من احتياطياتها بتلك العملة بدل الدولار، لأهمية تبادلها التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، وسيستفيد المستثمرون ورجال الأعمال العرب من التسهيلات التي يقدمها

الاتحاد الأوروبي في مجال المعاملات المصرفية. كما ستقوم الدول العربية ذات العلاقة برسم سياساتها النقدية خاصة ما يتعلق بأسعار الصرف ومعدلات التضخم على شكل يراعي السياسات النقدية لدول الاتحاد الأوروبي.

- ولتعزيز الإفادة من الشراكة العربية الأوروبية يتوجب على الدول العربية ذات العلاقة أن تكثف من جهودها المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إعادة هيكلة صناعاتها لتكون قادرة على منافسة صناعات دول الاتحاد الأوروبي، واستقطاب استثماراته المباشرة إليها وتعميق الإفادة من المعونات المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي في المجالات الاستثمارية والفنية والمؤسسية.

أبرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عشرة عقود ضمان قيمتها الإجمالية نحو ٧٠ مليون دولار أمريكي، منها ضمان تمويل مشروع محطة كهرباء في جمهورية السودان بقيمة ٣٠ مليون دولار، قدمته الشركة العربية للاستثمار في البحرين بالمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة وبنوك إسلامية أخرى في المنطقة. أما العقود التسعة الأخرى فكانت في إطار ضمان انتمان الصادرات، بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٤٠ مليون دولار، شملت صادرات لكابلات هاتفية وأسمدة وسجاد من منشأ لبناني، وأثاث فندقي وألواح زجاجية من منشأ إماراتي، وسلع أخرى متنوعة من دول عربية مختلفة. ونظراً للطلب المتزايد على الضمانات، فإن المؤسسة تتوقع أن يزيد حجم عملياتها في نهاية العام الحالي بنسبة ٥٠ % عن العام السابق.

## الاقتصاد الجديد

دبي:

أعلن عن تأسيس (منتدى دبي الإستراتيجي) ليكون التجمع الأول من نوعه في المنطقة الذي يجمع الأطراف الثلاثة الهامة: القطاع الأكاديمي والخبراء ممثلين للمجتمع المدني، الشركات العالمية والمحلية ممثلين للقطاع الخاص ومسؤولي القطاع الحكومي أسوة (بمنتدى دافوس) العالمي وسيجتمع المنتدى سنويا وسيعد ليكون منبرا تعليميا وتويريا لعرض وتبادل الأفكار والخبرات وتجمعاً لأصحاب المعرفة والقرار وسيكون هذا المنتدى أكثر خصوصية على تأثير التطورات الدولية على إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة وهو بذلك لن يكون تكراراً (للمنتقى الإمارات الدولي) الذي له صفة أكثر إقليمية.

وقد عقد اللقاء السنوي الأول في ١٢-١٤/١١/٢٠٠١ وحضره مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين المتميزين مثل صمويل هانتجتون وداني رودويك وبول كيندي وايفز دور وجون نيسبت وكذلك مديري شركات عالمية مثل جولدمان ساكس ولابوراتوري ميت ميديا.

أكاديمية للأعمال الإلكترونية:

نظراً لتنامي أهمية الأعمال الإلكترونية، أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن إنشاء الأكاديمية العربية للأعمال الإلكترونية، وقد أعرب الأردن عن ترحيبه بإقامة هذه المؤسسة على أرضيه. وتكونت لجنة تأسيسية للأكاديمية ستقدم تقريرها للاجتماع الوزاري المقبل للمجلس.

بيانات ذات علاقة بالاقتصاد الجديد (عام ٢٠٠٠)

- معدل امتلاك أجهزة الحاسوب: العالم ٧,٧ لكل ١٠٠ شخص، الدول العربية ٢ لكل ١٠٠ شخص، دول الخليج العربية ١٢-١٤ لكل ١٠٠ شخص.
- خطوط الهاتف الثابت: العالم ١٥,٢ خط لكل ١٠٠ شخص، الدول العربية ٧ خطوط لكل ١٠٠ شخص، الدول المتقدمة ٤٥ خط لكل مائة شخص.
- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية نحو ٥,٣ مليون شخص (نسبة ٣,١% من عدد سكان الدول العربية) في الربع الأول من عام ٢٠٠١ بزيادة ٥,١ مليون شخص عن العام الذي سبقه. ويتوقع أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية إلى ٥ ملايين شخص في مطلع عام ٢٠٠٢ ويتضاعف إلى ما يزيد على عشرة ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٣.
- حجم سوق أمن المعلومات والاتصالات في العالم سيصل إلى ٢١ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٦,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ تبلغ حصة السوق العربية منها حوالي ٥٠٠ مليون دولار خلال خمس السنوات القادمة وتتركز نسبة ٠,٨% في مصر والإمارات والسعودية.

#### أول شبكة لأمن المعلومات العربية:

أطلقت مجموعة من المستثمرين العرب في السعودية ومصر والإمارات شبكة bchannel.net لأمن المعلومات. وتشمل الشبكة خمس بوابات هي البرمجة عن بعد، ودراسات الجدوى عن بعد، والتعليم الاحترافي عن بعد، وخدمة التطبيقات عن بعد، والاعلام الرقمي. وتعمل الشبكة على مواجهة التجسسات المرئية والسمعية وغيرها التي تهدد المشروعات والبرمجيات العربية وتجعلها عرضة للسرقة أو الاطلاع، خاصة المشروعات المالية والتجارية والسياسية. ويعتمد النظام الأمني للشبكة على انزال البرامج لدى المستخدم واطرافها ما يراه عليها ثم إعادتها مرة أخرى بعد التشغيل، وهي طريقة آمنة توفر الخصوصية القصوى للمستخدم للتطبيقات الخدمية. ويعتمد النظام على تأمين العلاقة بين المبرمجين والشركات، إذ يتم تبادل الرموز المكتوبة والبرامج دون اطلاع احد غير اطراف التعاقد عليها باستخدام وحدات ترميز وفك خاصة، وطرق تشغيل بسيطة من خلال استخدام الشبكة التي اصبح متاحة الآن في أي مكان، بالإضافة إلى اعتباره نوعاً جديداً من تسويق الخدمات ومناسباً للنهضة التكنولوجية المطلوب دفعها إلى الامام، كما أن الشبكة توفر فرصاً للشباب أصحاب المهنة للعمل وتشارك في تخفيف البطالة في الدول العربية.

### مؤشرات

## مؤشر الحرية الاقتصادية

أصدر معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال تقرير عام ٢٠٠٢ الذي يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ والذي يتضمن ٥٥١ دولة من بينها ٢٠ دولة عربية. ووفق المؤشر فإن ١٤ دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تنصدها هونج كونج وسنغافورة ونيوزلندا و ٥٧ دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة و ٧١ دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة و ٣١ دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية وتنصدها كوريا الشمالية والعراق وليبيا. وبالنسبة للدول العربية فقد تراجع البحرين من المرتبة (٩) وفق مؤشر عام ٢٠٠٠ والمرتبة (٣) وفق مؤشر عام ١٩٩٩ ضمن المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة إلى المرتبة (١)



١٥) وفق مؤشر عام ٢٠٠١ ونزلت إلى المجموعة الثانية ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، ودخل معها في المجموعة ذاتها ٦ دول عربية أخرى، ودخلت ٨ دول عربية في المجموعة الثالثة ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، و ٥ دول عربية في المجموعة الرابعة والأخيرة ذات انعدام الحرية الاقتصادية، ويبين الجدول الملحق أدناه توزيع الدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة رصدت هذا المؤشر في العدد (١٩٣) لعام ١٩٩٩ والعدد (١٥٨) لعام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى إزالة اللبس غير المقصود إذ أن المؤشر الذي ذكر في عدد النشرة رقم (١٥٨) كان لعام ٢٠٠١ وفق تقرير عام ٢٠٠٢ وليس لعام ٢٠٠١. وأن المؤشر المذكور هنا لعام ٢٠٠١ وفق تقرير عام ٢٠٠٢.

وقد تساعد مؤخراً اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها عبر السنوات في مجال الحرية الاقتصادية. ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة مكونات أساسية مؤثرة في تحديد درجة الحرية الاقتصادية وبأوزان متساوية تشمل سياسة التجارة والنظام الضريبي ودرجة التدخل الحكومي في الاقتصاد والسياسة النقدية وسياسة الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء القطاع المصرفي ومستويات الأسعار والأجور وحقوق الملكية والتشريعات والإجراءات الإدارية وأنشطة السوق السوداء.

	قيمة المؤشر				الترتيب وفق تقرير ٢٠٠٢ مؤشر ٢٠٠١	الدولة	تسلسل
	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١			
حرية اقتصادية شبه كاملة	١,٨٠	١,٨٠	١,٩٠	٢,٠٠	١٥	البحرين	١
	٢,٢٠	٢,١٥	٢,٠٥	٢,١٥	٢٣	الإمارات	٢
	٢,٩٥	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٧٠	٤٥	الأردن	٣
	٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٥٥	٢,٧٥	٥٣	الكويت	٤
	٢,٧٠	٣,٠٠	٢,٩٠	٢,٨٥	٥٨	تونس	٥
	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,٧٠	٢,٩٠	٦٠	سلطنة عمان	٦
	NA	٣,٠٥	٣,١٥	٢,٩٥	٧٠	قطر	٧
حرية اقتصادية ضعيفة	NA	٢,٩٥	٣,٠٠	٣,٠٠	٧٢	السعودية	٨
	٢,٨٥	٢,٧٥	٢,٧٠	٣,٠٥	٧٦	المغرب	٩
	٣,٥٠	٣,٤٥	٣,٢٠	٣,١٠	٧٩	الجزائر	١٠
	NA	٣,٤٠	٣,٣٥	٣,١٠	٧٩	جيبوتي	١١
	٣,٠٥	٣,٢٠	٢,٨٥	٣,١٥	٨٨	لبنان	١٢
	٣,٧٥	٣,٨٠	٣,٧٠	٣,٣٠	١٠١	موريتانيا	١٣
	٣,٤٥	٣,٥٠	٣,٦٠	٣,٥٥	١٢١	مصر	١٤
	٣,٨٥	٣,٨٥	٣,٨٥	٣,٧٥	١٣٤	اليمن	١٥

	قيمة المؤشر				الترتيب وفق تقرير ٢٠٠٢ مؤشر ٢٠٠١	الدولة	تسلسل
	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١			
انعدام الحرية الاقتصاد ية	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,١٠	١٤٥	سوريا	١٦
	٤,٨٥	٤,٨٥	٤,٩٠	٤,٧٥	١٥٣	ليبيا	١٧
	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٥,٠٠	١٥٥	العراق	١٨
	٤,١٠	٣,٨٥	NA	NA	لا ترتيب	السودان	١٩
	NA	٤,٨٠	٤,٨٠	NA	لا ترتيب	الصومال	٢٠

## من خارج الحدود

# أحداث سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١: ركود الاقتصاد العالمي

يمر الاقتصاد العالمي حالياً بحالة كساد هي الأولى منذ ٢٠ عاماً وذلك في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أكدت تلك المؤسسات الدولية في تقاريرها المعنية بتوقعات النمو الاقتصادي العالمي، إذ توقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ بحوالي ١,٣% (بدلاً من ٣,١%)، والاتحاد الأوروبي بحوالي ١,٥% (بدلاً من ٢,٧%)، واليابان ٠,٨% (بدلاً من ١,١%). أما صندوق النقد الدولي فقد توقع أن يصل النمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠١ إلى ٢,٤% (بدلاً من ٣,٢%)، وفي الدول النامية بحوالي ٤% (بدلاً من ٤,٣%)، وفي الشرق الأوسط ١,٧% (بدلاً من ٢,٣%). ويتجلى الركود الاقتصادي العالمي فيما يلي:

- الاقتصاد الأمريكي: بعد الاقتصاد الأمريكي قاطرة الاقتصاد العالمي، ولذا فإن أي انكماش أو ركود يطال الاقتصاد الأمريكي يؤثر في بقية الاقتصادات العالمية، ولقد أتت الهجمات على نيويورك وواشنطن إلى الإسراع بدخول الاقتصاد الأمريكي إلى مرحلة الانكماش والركود كما يلي:

- انخفاض الناتج القومي الإجمالي بمقدار ٠,٥% لأول مرة منذ عام ١٩٩٣، كما هبط الإنتاج الإجمالي الصناعي بمقدار ١,١% في أكتوبر ٢٠٠١ (وهو أكبر معدل هبوط منذ نوفمبر ١٩٩٠). - تراجع أرباح كبرى الشركات الأمريكية في الربع الثالث عام ٢٠٠١ بمعدل ٤٥% طبقاً لنتائج مسح شملت ١٢٤ شركة، كما تم تخفيض أرباح الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بمعدل إضافي يبلغ ٢٠%.

- ارتفعت نسبة البطالة بمعدل ٠,٥% وذلك منذ الهجمات على الولايات المتحدة، كما فقد الاقتصاد الأمريكي ٤١٥ ألف وظيفة (وهو أعلى معدل انخفاض للوظائف منذ مايو ١٩٨٠).

- تجاوزت التقديرات الأولية للأضرار الناجمة عن أحداث نيويورك وواشنطن أكثر من ٦٠ مليار دولار، منها ٢٠ مليار دولار في الممتلكات و ٤٠ مليار دولار من الخسائر في الناتج المفقود.  
- انخفض سعر الدولار أمام العملات العالمية، كما انخفض معدل الاستثمارات نتيجة لتخوف الشركات من الاستثمار.

- الاقتصادات العالمية: لم تتوقف تداعيات هجمات ١١ سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، إنما امتدت لتشمل بقية الاقتصادات العالمية حيث ظهر الانكماش الاقتصادي في اليابان وآسيا وأمريكا اللاتينية وحتى الاقتصاد الأوروبي الذي كان يتوقع له النهوض على حساب الاقتصاد الأمريكي.

- التجارة العالمية: أثر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في معدلات نمو التجارة الدولية، حيث أدى عدم الاستقرار والخوف إلى انخفاض معدلات الاستهلاك، كما أن رفع رسوم التأمين على الشاحنات البحرية والجوية زاد من تكاليف الشحن، ولقد تأثرت صادرات الدول النامية بشدة من جراء هذا نظراً لضعف تنافسيتها. وتجدر الإشارة إلى أن تجارة النفط كانت أكثر مكونات التجارة الدولية تأثراً بأحداث سبتمبر.

- قطاعا السياحة والطيران: أدت الهجمات على الولايات المتحدة من خلال استخدام الطائرات إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة في المطارات والمطارات، كما زادت الضغوط على قطاع الطيران وذلك من خلال قيام شركات التأمين (التي تعرضت بدورها لخسائر ضخمة) بتقليص التغطية التأمينية لشركات الطيران من ١,٧٥ مليار دولار إلى ٢٠ مليون دولار كحد أعلى، وهو الأمر الذي دفع بسلطات الطيران المدني في الولايات المتحدة وأوروبا إلى رفض السماح لأي شركة طيران بالهبوط في مطاراتها مادامت لم توفر تغطية تأمينية تزيد على مليار دولار، مما أضر بقطاع الطيران في الدول النامية التي لا تستطيع توفير التغطية التأمينية المطلوبة.

وتأثرت صناعة السياحة العالمية تأثراً بالغاً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، خاصة في دول العالم الثالث التي تعتمد على عائدات السياحة في جزء كبير من ناتجها القومي، وعانت دول نامية كثيرة من هذه التأثيرات سواء في المنطقة العربية والشرق الأوسط مثل مصر وتونس والأردن والمغرب وتركيا أو في جنوب وشرق آسيا مثل الهند وباكستان ونيبال وتايلاند وماليزيا وغيرها أو في دول أفريقيا مثل كينيا وأوغندا وتنزانيا .

- المنطقة العربية: تأثرت الاقتصادات العربية بحال الكساد التي يمر بها العالم تأثراً بالغاً، وذلك بسبب العوامل المعنوية السلبية التي خلقتها الأزمة وتوقعات الخسائر التي تعرضت لها شركات مدرجة في البورصات العربية وبصفة خاصة تلك العاملة في مجالات السياحة والصناعات والخدمات المرتبطة بها، هذا بالإضافة إلى الاستثمارات العربية في البورصات الأجنبية والتي تعرضت لخسائر كبيرة بسبب التدهور العام الذي أصاب أسعار الأسهم، كما أنها مرشحة لمزيد من التراجع والتذبذب.

كما تعرضت الأموال العربية في الخارج للمضايقات ولحملة التشكيك في تمويلها للإرهاب، وتعرضت الشركات العربية ومنتجاتها للمقاطعة من شركات الاتصالات، وشركات الترويج، والدعاية والإعلان، بل أكثر من ذلك تعرض بعض الأرصدة العربية في المصارف الدولية للتجميد حيث أن القائمة السوداء التي أعلنت الولايات المتحدة عن تعقب أموالها هي شركات أو جمعيات عربية وإسلامية معظمها يعمل في مجال الاستثمارات والاستيراد والتصدير.

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

### مشاريع صناعية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي

مشاريع صناعية المطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تنفيذها:

- ١- مشروع مصنع الملامين
- هدف المشروع: استغلال مادة اليوريا.
- التكاليف الاستثمارية: ٥٠ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ٣٠ ألف طن سنويا.
- المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ٩٠%.
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

### ٢- مشروع التوسع في صناعة النضائد السائلة

- هدف المشروع: سد احتياجات السوق المحلي من النضائد.
- التكاليف الاستثمارية: ١٢ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ٢٥٠ ألف قطعة سنويا.
- المواد الخام: متوفرة محليا (بولي بروملين).
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

### ٣- مشروع إعادة تصنيع المخلفات الورقية

- هدف المشروع: استغلال الاحتياطي الكبير من المخلفات الورقية.
- التكاليف الاستثمارية: ١٣ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ١٠٠ ألف طن سنويا
- المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ٩٠%.
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.

### ٤- مشروع التوسع في مصنع إسمنت الفتاح

- هدف المشروع: إنتاج الإسمنت.
- التكاليف الاستثمارية: ١٦٦ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ١ مليون طن/ السنة.
- المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ١٠٠%.
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

- ٥- مشروع تصنيع المواسير البولي ايثيلين البلاستيكية ذات الأقطار الكبيرة:  
- هدف المشروع: إنتاج مواسير نقل المياه والصرف الصحي.  
- التكاليف الاستثمارية: ٤,٨ مليون دولار أمريكي.  
- الطاقة الإنتاجية: ١٦,٨ ألف من مواسير نقل المياه والصرف الصحي/ سنويا.  
- المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ٩٠%.  
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

- ٦- مشروع خط لإنتاج أنابيب النفط بقطر ٨ بوصة  
- هدف المشروع: إنتاج الأنابيب الخاصة بنقل النفط.  
- التكاليف الاستثمارية: ٦,٤٨ مليون دولار أمريكي.  
- الطاقة الإنتاجية: ٧٠ ألف طن/ سنويا  
- المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ٧٠%.  
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

- ٧- مشروع تصنيع الاكرليك و الاكريلونتريل  
- هدف المشروع: تصنيع غزول الاكرليك و الاكريلونتريل.  
- التكاليف الاستثمارية: ٣٨٠ مليون دولار أمريكي.  
- الطاقة الإنتاجية: ٥٠ ألف طن/ سنويا من الاكرليك  
90 ألف طن/ سنويا من الاكريلونتريل  
- المواد الخام: متوفرة محليا (أمونيا، فانيل اسنيله، بروبيلين).  
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:-

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب ٨٠٦٥١ - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: ٢١٨٢١٣٣٥١٢٧١ / ٢٣٢٥٠٨٤ / ٦

فاكس: ٢١٨٢١٣٦٠٨١٨٣ / ٢١٨٢١٣٧١ / ٣٣٥١٢٧١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع .